ضباب سياسي يخيّم على بيروت تزامناً مع الضباب الرملي

أسماء رئاسية في بورصة التداول والاكثرية ينقصها 15 نائباً لتعديل الدستور

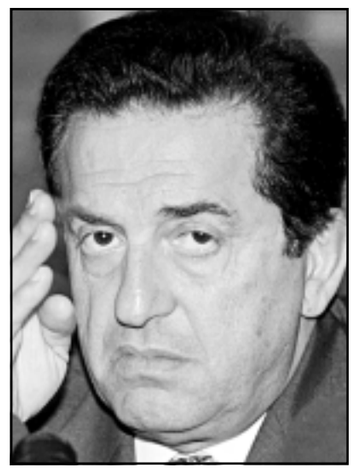
بطرس حرب

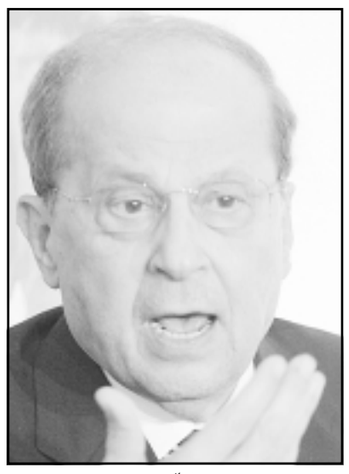
ميشال عون

نايلة معوض

بيروت ـ «القدس العربي» ـ من سعد الياس:

فيما تحولّت بيروت الى مدينة للضباب منذ يومين، فإن الضباب السياسي ما زال يخيّم على كيفية معالجة الملف الرئاسي في ضوء مطالبة قوى 14 آذار (مارس) بالاطاحة برئيس الجمهورية اميل لحود من خلال الوسائل القانونية والدستورية وتوقيع عريضة المليون وليس من خلال الشارع عبر تظاهرات تسير الى القصر الجمهوري في بعبدا.

وبات من المؤكد أن هذه القضية ستكون مطروحة على طاولة الحوار الذي دعا اليه رئيس مجلس النواب نبيه بري في 2 آذار المقبل، وأن الموعد لاقالة الرئيس لحود سيكون مستحيلاً قبل 15 آذار موعد بدء الدورة العادية للمجلس النيابي التي تتيح وحدها إجراء تعديل للدستور من جانب النواب، علماً أن مثل هذا التعديل وانتخاب رئيس جديد للجمهورية يفترض نصاب 86 نائباً، في وقت يبلغ عدد نواب الاكثرية 71 نائباً، ما يعني أن الاكثرية بحاجة الى طرف واحد من إثنين: الرئيس بري الذي لديه كتلة من 15 نائباً، أو العماد ميشال عون الذي لديه كتلة من 21 نائباً.

في هذا المجال، بدأ التداول في بعض الاوساط بأسماء بعض المرشحين الى الرئاسة، ولفتت زيارة قام بها حاكم مصرف لبنان رياض سلامة الى الامين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله، مع العلم أن سلامة هو أحد الاسماء المطروحة الى جانب رئيس الرابطة المارونية الوزير السابق ميشال ادة كمرشحين وفاقيين للرئاسة ليسا من قوى 8 أو 14 آذار. ويسعى وزير العدل شارل رزق الذي يتخذ مسافة من الرئيس لحود الى تسويق نفسه كمرشح توافقي ايضاً لاكمال ما تبقّى من ولاية لحود أي سنة و8 أشهر.

ويأتي طرح مثل هذه الاسماء كمخرج من النفق الرئاسي الضيق بين اصرار «تكتل الاصلاح والتغيير» على عدم الانضمام الى فريق الاكثرية لتأمين ثلثي الاصوات النيابية المحددة بـ 86 نائباً إلا اذا كان العماد عون مرشحاً أوحد للرئاسة، وبين ميل فريق آذار لتبني ترشيح النائب بطرس حرب أو الوزيرة نايلة معوض أو النائب السابق نسيب لحود للمنصب الاول في البلاد وهو ما يعترض عليه العماد عون الذي يعتبر نفسه ممثلاً لسبعين في المئة من المسيحيين.

ما هي الاسباب وراء إفراج فرنسا عن الشاهد السوري الصدّيق؟

بيروت ـ «القدس العربي» ـ من سعد الياس:

فيما يواصل الوفد القضائي اللبناني الذي يضم القاضيين رالف رياشي وشكري صادر محادثاته في نيويورك بشأن ايجاد محكمة ذات طابع دولي، تابعت بيروت امس نبأ إفراج السلطات الفرنسية عن الشاهد السوري محمد زهير الصديق في قضية اغتيال الرئيس رفيق الحريري.

وقد كان هذا القرار محور اكثر من اتصال هاتفي بين وزير العدل شارل رزق والسفير الفرنسي برنار ايميه، وعقد رزق اجتماعاً في الوزارة حضره المدعي العام التمييزي القاضي سعيد ميرزا وقضاة آخرين، اعقبه اجتماع في «المونتيفردي» لميرزا والمحامية العامة التمييزية جوسلين تابت.

وقد تباينت الآراء حول الاجراء الفرنسي، في وقت امتنعت اوساط رئيس «كتلة المستقبل» النائب سعد الحريري عن التعليق على القرار الفرنسي، فنقلت عنه انه لا يتدخل في أي شأن قضائي وفي كل ما يتعلق بالتحقيق الدولي، مكرراً ثقته بهذا التحقيق وبالقضاء الفرنسي الذي اصدر القرار.

وفيما أوضحت مصادر قانونية ان قرار الافراج عن الصديق لا يعني اطلاقه او تسليمه الى لبنان بل سيبقى في فرنسا في انتظار محاكمته امام المحكمة الدولية، بعد امتناع السلطات الفرنسية عن تلبية طلب لبنان استرداد الصديق لأن القانون اللبناني يسمح بحكم الاعدام، كتبت صحيفة «الديار» المقربة من سورية أن الافراج عن الصدّيق هو «فضيحة الفضائح التي يرتكبها الرئيس الفرنسي جاك شيراك، وهكذا يصبح محمد زهير الصديق مثل الأمريكي لي أوزولد الذي قتل الرئيس الامريكي كيندي ثم جرى قتل لي أوزولد واختفت جريمة كيندي».

واضافت الصحيفة «ان الصديق هو الشاهد الرئيسي الذي تم توقيف الضباط اللبنانيين الأربعة والاشتباه بالضباط السوريين على اساس إفادته، وقد رأت السلطات الفرنسية برئاسة شيراك ان زهير الصديق لديه إفادتان، إفادة تقول أمام لجنة التحقيق بأنه اشترك مع الضباط اللبنانيين الأربعة والضباط السوريين في التخطيط لاغتيال الرئيس الحريري، وإفادة أخرى أمام السلطات الفرنسية بأنه كاذب، فمن أجل أن تبقى إفادته امام لجنة التحقيق مثلما اتفق مع القاضي الألماني ميليس يجري تهريبه من فرنسا كي تسقط إفادته بأنه شاهد كاذب وتبقى الافادة امام لجنة التحقيق لحين قيام المحكمة ذات الطابع الدولي، ويبقى الضباط اللبنانيون الأربعة موقوفين وسورية متهمة».

وختمت «مشكلة الرئيس شيراك ومشكلة 14 آذار هي أنه إذا حضر زهير الصديق الى لبنان وأدلى بإفادته أنه كاذب فسيسقط تيار 14 آذار سياسياً وقضائياً».

اعتقال ثلاثة طلاب متهمين بالسعي الى تأسيس تجمع شبابي في سورية

■ دمشق ـ اف ب: اعلن الناشط في مجال حقوق الانسان انور البني امس الاحد ان اجهزة الامن السورية اعتقلت السبت ثلاثة طلاب في دمشق متهمين بالسعي الى تأسيس تجمع شبابي «ديمقراطي سلمي».

وقال البني «اعتقل فرع ريف دمشق للامن الجوي (السبت) ثلاثة شبان من طلاب الجامعة وهم ماهر اسبر ابراهيم وايهم صقر وعلام فخور في سياق حملة ابتدأت منذ شهرضد مجموعة من شباب الجامعة كانوا يحاولون الالتقاء لتأسيس تجمع شبابي ديمقراطي سلمي».

واضاف ان الطالبين علي علي وحسام ملحم وهما طالبان في جامعة دمشق اعتقلا في نهاية كانون الثاني (يناير) للدوافع نفسها.

وتابع ان «عمر عبدالله ودياب سرية ما زالا قيد المراجعة اليومية للفرع المذكور» للاسباب ذاتها.

وفي سياق آخر اعلن البني ان احد الشيوخ انتقد بشدة الجمعة الكاتبة السورية وفاء سلطان المقيمة في الولايات المتحدة ووصفها بأنها «كافرة» واتهمها «بأنها تسيء الى الاسلام اكثر مما اساءت اليه الرسوم الكاريكاتورية» للنبي محمد التي نشرت اخيرا في الصحف الاوروبية.

واضاف البني ان الكاتبة العلمانية تعرضت للانتقاد خلال خطبة الجمعة التي بثت عبر مكبر الصوت من مسجد الحسن في حي ابو رمانة في وسط دمشق.

واعتبر البني ان «السلطات السورية اصبحت تستخدم سلاح الدين الرسمي كأداة جديدة لقمع المجتمع».

واضاف «لم يعد يكفيها اعتقال الناشطين وارهابهم ومنعهم من السفر بل تحشد ضدهم منابر التكفير والتخوين» واصفا هذه السياسة بأنها خطيرة ومدمرة.

وذكر البني في هذا الاطار الهجمات التي غضت السلطات النظر عنها وتعرضت لها اخيرا البعثات الدبلوماسية الاوروبية في دمشق، حين احرق المتظاهرون السوريون مقري السفارتين النرويجية والدنماركية في دمشق احتجاجا على الرسوم الكاريكاتورية للنبي محمد التي نشرت في الصحف الغربية.

الاسد يتسلم دعوة لحضور القمة العربية بالخرطوم نهاية اذار

■ دمشق ـ ا ف ب: ذكرت وكالة الانباء السورية ان الرئيس السوري بشار الاسد تلقى امس الاحد دعوة للمشاركة في القمة السنوية للجامعة العربية التي تعقد في الخرطوم في 28 و29 اذار (مارس).

وقالت الوكالة ان مصطفي عثمان اسماعيل مستشار الرئيس السوداني عمر البشير سلم الدعوة الى الرئيس السوري خلال لقاء «جرى خلاله استعراض الاجواء السائدة على الساحة العربية والقضايا المهمة المطروحة على جدول اعمال القمة العربية».

وبحث اسماعيل ايضا مع نائب الرئيس السوري فاروق الشرع في «مستجدات الاوضاع العربية وخصوصا في العراق وفلسطين ولبنان» كما تطرق الحديث الى «التحضيرات الجارية لعقد القمة العربية القادمة».

وخلال قمة الخرطوم ستطرح على بساط البحث القضية الفلسطينية بعد فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية والوضع في كل من العراق ولبنان والسودان.

بري: البرلمان العربي لا يملك وسائل الضغط على السلطات

العاهل الاردني يؤكد ضرورة حل الخلاف اللبناني السوري بـ «الحوار والتفاهم»

■ عمان ـ ا ف ب: اكد العاهل الاردني الملك عبد الله الثاني خلال لقائه رئيس مجلس النواب اللبناني نبيه بري امس الاحد حرص الاردن على ضرورة حل «الخلاف بين لبنان وسورية من خلال الحوار والتفاهم»، وفقا لمصدر رسمي.

وذكرت وكالة الانباء (بترا) ان الملك شدد على «ضرورة ان يحل الخلاف السوري اللبناني من خلال الحوار والتفاهم كي تستعيد العلاقات اللبنانية السورية عافيتها وتتحسن بما يحقق مصالح البلدين الشقيقين ويجنب المنطقة المزيد من التصعيد».

وتابعت ان الملك اكد حرص الاردن على ان «يبقى لبنان الشقيق موحدا وقويا ليتمكن من تجاوز الظروف التي يمر بها» كما عبر عن «قناعة الاردن بضرورة ان يأخذ التحقيق» الدولي في اغتيال رئيس الوزراء الاسبق رفيق الحريري مجراه «حتى تتضح الحقيقة».

كما شدد على «اهمية ادامة الاتصالات بين المسؤولين الاردنيين واللبنانيين لمساعدة لبنان على الخروج من الازمة التي يمر بها حاليا».

من جهته، وضع بري خلال اللقاء الذي حضره نظيره الاردني عبد الهادي المجالي الملك في «صورة الاوضاع الراهنة على الساحة اللبنانية مشيرا الى اهمية الحوار والتلاقي بين كل الفرقاء اللبنانيين لبحث كافة القضايا مثار الخلاف».

وقال انه «اطلق مبادرة بهذه الاتجاه للخروج بحل للأزمة اللبنانية (...) لقد اتيحت الفرصة خلال اللقاء لعرض وجهة نظري تجاه الوضع اللبناني والحوار المزمع عقده بهذا الخصوص».

واعرب بري عن «التقدير الكبير لاهتمام الملك بالشأن اللبناني وحرصه على تعزيز العلاقات بين البلدين».

ويشارك بري في اجتماعات الاتحاد البرلماني العربي التي يستضيفها الاردن.

وانتقد بري رئيس الاتحاد البرلماني العربي فشل الاجتماعات السابقة للمجلس في تعزيز التضامن العربي او تفعيل دور البرلمانات العربية او حتى متابعة وتنفيذ التوصيات التي خرجت بها المؤتمرات الستة والاربعون السابقة.

وقال «اعترف... اننا نحن البرلمانيين جلنا لا نملك في اقطارنا ولا يملك هذا الاتحاد ولا البرلمان العربي وسائل الضغط على مختلف انماط السلطات في الوطن العربي بما يجعلنا نلمس الاهمية لما ندرسه من موضوعات ولما نوصي به ونقرره».

ومن اهداف الاتحاد البرلماني والذي تأسس عام 1974 تعزيز الحوار بين المجالس البرلمانية العربية وبحث القضايا العربية وتنسيق التشريع وتوحيده بين الدول العربية.

واقترح بري الذي سلم رئاسة الاتحاد البرلماني العربي الى نظيره الاردني عبد الهادي المجالي تشكيل لجنة برلمانية مهمتها متابعة تنفيذ التوصيات كما شدد على اهمية انشاء السوق العربية المشتركة وزيادة الدور البرلماني العربي المحسوس.

وشدد كذلك على تعزيز الديمقراطية في الدول العربية قائلا «ليس بسبب المضمون الخطي لمشروع الشرق الاوسط الكبير ومشاريع الشراكة المتنوعة مع المتوسط بل لان القناعة تزداد يوما بعد يوم بمشاركة المواطن المرأة كما الرجل في كل ما يصنع حياة دولنا ومجتمعاتنا... ولان القناعة تزداد بمواجهة الفساد واساءة استعمال السلطة والتعسف في استخدام القانون».

واثنى على الانتخابات الديمقراطية في كل من الاراضي الفلسطينية والعراق.

ودعا بري مجلس الاتحاد للتركيز في الدورة المقبلة على دعم القضايا العربية ذات الاهمية الكبيرة في الوقت الحالي خصوصا دعم الحوار اللبناني لمواجهة التحديات التي يواجهها لبنان والتركيز على قضية الاسرى الفلسطينيين واللبنانيين والسوريين في السجون الاسرائيلية ومنهم الخمسة عشر عضوا في المجلس التشريعي الفلسطيني والمعتقلين لدى اسرائيل.

كما دعا الى اعلان مبادرة لدعم المجلس العراقي الوطني المنتخب للوصول الى حكومة عراقية تتولى تحقيق الامن والوحدة الوطنية بعد ضرب المقام الشيعي والفتنة التي تبعته.

ويعقد الاتحاد البرلماني العربي اجتماعاته على محورين هما المؤتمر الذي يجتمع مرة كل سنتين والمجلس الذي يعقد مرة كل سنة.

وتبدأ اليوم الاثنين فعاليات المؤتمر الثاني عشر للاتحاد البرلماني العربي في نفس المكان.

ومن المواضيع التي سيناقشها المشاركون في المؤتمر مواجهة التحديات الاقليمية والدولية والاصلاح والارهاب والمياه.

تل ابيب تطالب القضاء الامريكي بالغاء دعاوى مدنية تتهم قادة اجهزة امنية اسرائيلية بارتكاب جرائم حرب

الناصرة ـ «القدس العربي» ـ من زهير اندراوس:

كشفت مصادر اسرائيلية امس الاحد ان تل ابيب قدمت طلبا رسميا الى القضاء في الولايات المتحدة الامريكية لالغاء الدعاوى المدنية التي قدمها فلسطينيون ولبنانيون ضد الرئيس السابق لجهاز الامن العام (الشاباك) آفي ديختر، والرئيس السابق لهيئة الاركان العامة في جيش الاحتلال، الجنرال المتقاعد موشيه بوغي يعلون، بتهمة المسؤولية عن ارتكاب جرائم حرب في لبنان والاراضي الفلسطينية.

وتتهم الدعاوى ديختر بالمسؤولية عن ارتكاب جريمة حرب في غزة اثناء اغتيال الشيخ صلاح شحادة، احد قادة حماس، في تموز (يوليو) من العام 2002.

وبحسب الصحيفة فقد رفعت الدعوى ضده في محكمة مركزية في نيويورك مطالبة بتغريمه بدفع تعويضات تصل قيمتها الى مئات ملايين الدولارات لعائلات 14 شهيدا فلسطينيا استشهدوا في قصف طيران الاحتلال الاسرائيلي للحي الذي كان الشهيد صلاح شحادة يقيم به. وكانت طائرة حربية اسرائيلية القت قنبلة زنتها طن على حي سكني في غزة اسفرت عن مقتل شحادة ومساعده و15 مواطنا فلسطينيا بينهم 9 اطفال واصابة 150 آخرين بجروح، وقد رفعت الدعوى ضد ديختر لدوره في اتخاذ قرار القاء القنبلة.

وبحسب اقوال المحاميتين، جينيفر غرين وماريا ليهود، فان هذه الدعوى جزء من حملة دولية لالقاء المسؤولية على الذين يقفون وراء جرائم الحرب والاخلال بحقوق الانسان في دول اخرى، خاصة وان حكوماتهم ترفض اتخاذ اجراءات ضدهم.

اما فيما يتعلق بالدعوى ضد يعلون المتهم بقتل 100 مواطن لبناني فقدمها مواطنون لبنانيون من ابناء عائلات شهداء قانا الذين قتلوا في المجزرة التي ارتكبها جيش الاحتلال الاسرائيلي في قانا في العام 1996، وكان شمعون بيريس رئيسا للوزراء الاسرائيلي انذاك.

وقد رفع الدعوى ضد يعلون وديختر رابطة الحقوق الدستورية الامريكية والمركز الفلسطيني لحقوق الانسان في غزة.

يشار الى ان حركة «يوجد حد» الاسرائيلية المناهضة لاحتلال اسرائيل اراضي عربية، قدمت دعوى قضائية مشابهة في محكمة بريطانية ضد رئيس اركان الجيش الاسرائيلي دان حالوتس ورئيس الاركان السابق موشيه يعلون وعدد من الضباط الكبار في الجيش الاسرائيلي بتهم ارتكاب جرائم حرب ضد الفلسطينيين.

الى ذلك قالت صحيفة (هآرتس) الاسرائيلية ان وزارات القضاء والخارجية والامن الاسرائيلية بحثت بمشاركة المستشار القضائي للحكومة، المحامي ميني مزوز وعسكريين اسرائيليين تحركات قانونية وسياسية جديدة للتصدي للدعاوى التي ترفع في اوروبا ضد مسؤولين اسرائيليين بتهمة ارتكاب جرائم الحرب، بعد ان لم يعد خطر الاعتقال يقتصر على العسكريين بل شمل ايضا اسماء سياسيين.

وتتخوف اسرائيل من صدور قرارات اعتقال ضد وزير الامن شاؤول موفاز، ورئيس جهاز الامن العام الشاباك الاسرائيلي سابقا افي ديختر، ووزير الامن السابق العمالي بنيامين بن اليعازر ورئيس الموساد السابق الاستخبارات الخارجية داني ياتوم ورئيس هيئة الاركان العام السابق لجيش الاحتلال الجنرال موشيه يعلون.

ونقلت الصحيفة عن مصادر في الخارجية الاسرائيلية ان طاقما خاصا من الوزارة ومن وزارة القضاء الاسرائيلية حدد الدول الاوروبية التي تشكل خطرا بخصوص اعتقال مسؤولين اسرائيليين، وفي مقدمة هذه الدول بريطانيا، اسبانيا وسويسرا والمانيا، واصدرت الوزارة تعليماتها الى جميع الضباط والمسؤولين الاسرائيليين بالامتناع حاليا عن زيارة الدول الاوروبية خشية اعتقالهم.

وقد خصصت اسرائيل، حسب الصحيفة، مبلغ مليون دولار لتمويل الدفاع عن المسؤولين الاسرائيليين الذين قد يعتقلون في دول اوروبية، كما تعاقدت وزارة القضاء مع عدد من مكاتب المحاماة الشهيرة في لندن لتولي مهمة الدفاع عنهم. علاوة على ذلك، اكدت الصحيفة الاسرائيلية ان وزيرة القضاء تسيبي ليفني، ارسلت طاقما خاصا من خبراء القانون الاسرائيليين الى دول اوروبية لاقناعها بتغيير القوانين التي تتيح اعتقال مسؤولين عسكريين بتهم تنفيذ جرائم حرب وجرائم ضد الانسانية في المناطق الفلسطينية المحتلة.

وكشفت الصحيفة النقاب عن ان محامية تعمل في النيابة العامة الاسرائيلية كانت قد رفعت تقريرا قبل نحو سنة الى سلطات الاحتلال طالبتها فيها بالامتناع عن هدم بيوت الفلسطينيين، لان عملية الهدم تعتبر حسب معاهدة جنيف الرابعة جريمة حرب.

هآرتس: لبنان اعترف بنقل أسلحة من سورية لحزب الله

■ تل أبيب ـ يو بي آي: قالت صحيفة (هآرتس) الاسرائيلية إن الحكومة اللبنانية اعترفت للمرة الاولى بأنها سمحت بعبور قافلة شاحنات سورية محملة بالاسلحة الى حزب الله.

وأضافت (هآرتس) امس الاحد ان مصادر لبنانية لم تحدد هويتها أفادت بأنه في 31 كانون الثاني (يناير) الماضي أوقف جنود عند حاجز للجيش اللبناني في شمال البقاع قافلة الاسلحة «لكن أوامر صدرت عن وزارة الدفاع اللبنانية للجنود قضت بالسماح للقافلة بمواصلة طريقها الى غايتها».

وقالت إن تقريرا حول ذلك وصل إلى مكتب المبعوث الخاص لامين عام الامم المتحدة لشؤون الشرق الاوسط تيري لارسن في نيويورك.وبعد فحص أجراه موظفو الامم المتحدة اعترفت الحكومة اللبنانية بالسماح بنقل الاسلحة وبأن غايته حزب الله.

واصدرت الامم المتحدة بيان تنديد ضد الحكومة اللبنانية جاء فيه ان نقل اسلحة الى حزب الله يشكل خرقا لقرار مجلس الامن الدولي رقم 1559 الذي يدعو أيضا الى نزع اسلحة الميليشيات المسلحة في لبنان.

وقالت (هآرتس) انه «تم على ما يبدو إرسال هذه الاسلحة من إيران عن طريق سورية».

وأضافت ان «تهريب الاسلحة من سورية الى لبنان مستمر منذ سنوات طويلة وعلى ما يبدو انها تتم بمعرفة لبنان وبهذه الطريقة نقل الايرانيون والسوريون كميات كبيرة من الاسلحة الى حزب الله وبضمنها صواريخ كاتيوشا وأخرى طويلة المدى وتم إنشاء نظام مدفعي كبير في جنوب لبنان موجه ضد اسرائيل».

وتابعت أن دخول قافلة الاسلحة في نهاية الشهر الماضي كانت المرة الاولى التي اعترفت الحكومة اللبنانية بحدوثها بشكل علني امام الامم المتحدة.

وقالت (هآرتس) ان الاوامر للجنود اللبنانيين بالسماح لقافلة الشاحنات بدخول الاراضي اللبنانية صدرت عن وزير الدفاع اللبناني الياس المر «وعلى ما يبدو بتنسيق مع مكتب الرئيس اللبناني إميل لحود». وذكرت (هآرتس) أن نوعية الاسلحة في هذه الشحنة ما زال غير معروفة وكذلك بالنسبة لعدد الشاحنات المحملة بهذه الاسلحة.

من جهتها أوضحت الامم المتحدة في بيان التنديد الذي أصدرته في 13 شباط (فبراير) الجاري أن جنودها لحفظ السلم لم يكونوا شاهدين على دخول شاحنات الاسلحة في نهاية الشهر الماضي وأن المعلومات حولها وصلت الى موظفي الامم المتحدة في لبنان.

وأبلغ مكتب رئيس الحكومة اللبنانية فؤاد السنيورة الامم المتحدة بوصول شحنة الاسلحة من سورية الى لبنان «لكن لم يتم التبليغ عن غايتها».

الا ان وزارة الدفاع اللبنانية أبلغت الامم المتحدة بأن غاية شحنة الاسلحة كانت حزب الله موضحة أن الجيش اللبناني «يسمح بعبور شحنات أسلحة للمقاومة اللبنانية بموجب قرار اتخذته الحكومة اللبنانية».

ووفقا لهآرتس فان الامم المتحدة اصدرت في اعقاب ذلك بيانا تنديديا ثانيا جاء فيه ان عبور شحنة الاسلحة يشكل خرقا لقرار الامم المتحدة وطالب لبنان بمنع عبور شحنات اسلحة بما يتلاءم مع قرارات الامم المتحدة.

وأشارت الصحيفة الاسرائيلية إلى أن حزب الله لا يعتبر نفسه ميليشيا وإنما حركة مقاومة.

وأضافت ان حزب الله يحظى بمعاملة خاصة من جانب السلطات اللبنانية مقارنة مع تنظيمات مسلحة أخرى تنشط داخل لبنان.

وقالت إنه بعد اطلاق نشطاء تابعين لتنظيم القاعدة صواريخ كاتيوشا باتجاه بلدتين في شمال اسرائيل في كانون الاول (ديسمبر) الماضي صادر الجيش اللبناني أسلحتهم واعتقل عددا منهم.

جدل وآراء متناقضة ولوبيات تتحرك في كل الاتجاهات:

الاردن: انقسام في مؤسسات الحكم تحت عنوان التعامل مع حماس ودعوة مشعل للتخلي عن الجنسية

عمان ـ «القدس العربي»:

تحاول عمان اعتبار الزيارة التي قام بها وفد من حركة حماس داخل فلسطين الى الاردن بديلا قد يعفيها من الحرج بعد الجدل الذي ثار حول زيارة قادة الحركة في الخارج، لكن هذه الرغبة قد لا تحقق الغرض المطلوب منها، اذ ان زيارة قادة حماس الاردنيين بمن فيهم زعيمها السياسي خالد مشعل وهو مواطن اردني لازالت تشكل الجملة العصبية الحساسة في مجمل المشهد الاردني الفلسطيني والاردني الداخلي.

ورغم ان الحكومة الاردنية تستطيع الادعاء الان بانها لا تقفل الباب امام حركة حماس ولا تشارك باي جهد يستهدف احباطها بدليل انها تسمح لوفد الحركة من الداخل بقيادة محمود الزهار بزيارة عمان الا ان الموقف من حماس ومن ازمتها وقصتها لا زال يثير جملة من التعقيدات في مجمل المشهد وحتى في اطار النخبة الاردنية نفسها المنقسمة فيما يبدو بين جناحين يحاول الاول فتح منفذ لحماس ويحاول الثاني اغلاق الباب تماما في وجه الحركة، استنادا الى ما يتردد حول وجود مخطط امريكي اسرائيلي مصري لافشال الحركة. وفي هذا السياق يتعاظم الجدل على اكثر من نحو في الاردن، فالتصور الذي حاولت احدى الصحف الاسبوعية مع بعض النخب السياسية ترويجه يشير لوزير الخارجية عبد الاله الخطيب باعتباره الاساس في لعبة منح الدفء للعودة بين الاردن وحركة حماس، وهذا التصور يتحدث عن تمكن الوزير الخطيب من اقناع الملك عبد الله الثاني بتأجيل زيارة وفد حماس من الخارج وعدم فتح الباب كثيرا امامه.

ولا يمكن بكل الاحوال اعتماد رواية من هذا النوع فقط في قراءة التردد والارتباك الاردنيين بخصوص حركة حماس، فالخطيب، وان كان يحتفظ بقناعات معارضة لحماس او يسعى للدفاع عن ارائه في الماضي ليس وحيدا في ملعب القرار السياسي ولن يكون بكل الاحوال المرجع الوحيد في مسألة استراتيجية من طراز تحديد البوصلة مع الحركة وان كان يفتقر للحماس ولا يخطط للرد حتى على المقالات الصحافية التي تحمله المسؤولية.

لكن تصريحات محمود الزهار امس الاول في عمان تفيد بان حركة حماس لديها قرار بالاسترسال في مخطط قطع المسافات باتجاه اللاردن، فقد قال بان حماس تعتبر الاردن بوابتها مع الضفة الغربية، كما تعتبر مصر بوابتها مع قطاع غزة، مشيرا الى ان الاشكالات العالقة مع الحكومة الاردنية صغيرة ويمكن التفاهم حولها بجلسة واحدة.

واعقب الزهار تصريحاته بزيارة قام بها لمؤسسة حزبية واحدة في عمان هي مكتب نواب جبهة العمل الاسلامي.

والزهار ضمنيا هنا قال بان حركة حماس لازالت معارضة لقرار فك الارتباط بين الضفتين، ولازالت تقول بان جبهة العمل الاسلامي بصفتها الذراع الحزبية لجماعة الاخوان المسلمين هي حليفها الاول والاساسي في اللعبة الاردنية.

ومن هنا يبرز احد الاشكالات المسكوت عنها في تلك الأزمة الصامتة بين حركة حماس والحكومة الاردنية، فواحدة من القراءات التي يقدمها خالد مشعل وهو يرفض مناقشة اي افكار للتخلي عن جنسيته الاردنية مقابل صفقة العودة الى عمان تقول بان مشعل لا ينوي التخلي عن الجنسية الاردنية ايمانا منه بضرورة اضفاء بعد رمزي وعملي على ما تؤمن به حماس علنا من موقفها المضاد لقرار فك الارتباط، فحماس براغماتيا وسياسيا لديها ما يكفي من الاسباب لكي توظف قرار وحدة الضفتين سياسيا باتجاه ايجاد مسرب آمن للمجتمع الدولي لكي يتعامل معها مستقبلا عبر عنوان وحدة الضفتين مع المملكة الاردنية الهاشمية مما سيخلق لحماس ان تم تثبيت هذا التكتيك مظلة اردنية مماثلة لتلك المظلة التي حصل عليها وفد فلسطين في مفاوضات مدريد الشهيرة للسلام. ويبدو ان هذا التكتيك الباطني هو الذي يحكم بوصلة حماس تجاه الاردن وهي بوصلة اغرقت في المجاملة وتجنب اي احتكاك واسترسلت في النعومة ووصلت لحد اصدار تقارير ومحاضر اجتماعات داخلية ينتج عنها ترتيب معلومات تخص اشخاصاً محددين في الحكومة الاردنية مثل الوزير الخطيب ومثل عبد الرؤوف الروابدة العضو البارز في البرلمان ومثل عبد الهادي المجالي رئيس مجلس النواب ومع هؤلاء ناشرون صحافيون صغار ومن الدرجة الخامسة اقام بعضهم ولائم كان هدفها نهش حركة حماس.

وبالتالي فحماس استراتيجتها تبحث عن مظلة مماثلة لمظلة مدريد حتى يتقبلها المجتمع الدولي لكن بعض القوى داخل عمان ونخبتها تتحرك في الاتجاه المعاكس وان كان وزير الخارجية يختلف عن غيره بوجود تصور سياسي لديه غير قائم على حسابات ضيقة او قائمة او انقسامية، وبعض المعترضين على علاقات مع حماس يطرحون اشكالات وتساؤلات وطنية لا بد من طرحها وقد تكون خاضعة للنقاش ومنها مسائل ذات علاقة بالديمغرافية وبالاخوان المسلمين لكن بعض الاراء التي تبرز في السياق متشنجة ومبنية على اساس روح اقليمية او على اساس اصرار الذين ورطوا المملكة سابقا بقرار ابعاد قادة حماس الاردنيين على العناد وعلى عدم الاعتراف بالخطأ.

واغرب ما برز في هذا السياق خلال اليومين الماضيين هو دعوة بعض العقلاء والديمقراطيين ورؤساء الوزارات خالد مشعل للتخلي عن جنسيته الاردنية والعودة الى فلسطين او قطاع غزة. والمفارقة هنا ان هؤلاء يقفون مع حق عودة مواطن اردني واحد هو خالد مشعل لاسباب لا علاقة لها بمبدأ العودة وانما بمبدأ الغرور الذي يميز قاعدة واسعة من النخب السياسية المحلية، الى جانب ما تنطوي عليه مطالبة مواطن بالتخلي عن جنسيته من «عيب فضائحي وكارثي» ولا يليق (بدولة هاشمية) على حد تعبير رئيس سابق للوزراء.

والاصل ان يكون لخالد مشعل ولنايف حواتمة ولغيرهما من الاردنيين الذين يقودون فصائل فلسطينية الحق في اي وقت بالاستقرار في وطنهم الاردني مقابل حق يمكن التفاهم عليه للسلطة بمحاكمة هؤلاء وتطبيق القوانين عليهم اذا كانت تمنعهم من قيادة تنظيمات غير اردنية.

وهذه التساؤلات الاخلاقية والسياسية التي تثيرها قصة حماس ومشعل في الاردن، تنتج في الواقع داخل ماكينة القرار السياسي ومؤسساته، فالمصادر تقول بان بعض المؤسسات الرسمية كانت راضية عن تحميل وزير الخارجية مسؤولية التباطؤ في تنظيم زيارة خالد مشعل، وتقول بان موقف المؤسسة الامنية وتجاه هذا الموضوع كان منفتحا وايجابيا ويؤمن بفتح صفحة جديدة مع حركة حماس وقادتها فيما كانت مؤسسة الحكومة ولازالت تجلس في منطقة الحيرة والى حد ما الارتباك.